Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 173-181
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Social Movements and Their Impact on Democratic Transition

Mohammed Misbah Elelam *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

الحركات الاجتماعية وتأثيرها على التحول الديمقراطي

أ. محمد مصباح العلام *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: alamalallam8@gmail.com

Received: September 12, 2025	Accepted: November 26, 2025	Published: December 07, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
Social movements represent one of the most prominent non-traditional actors in contemporary political life. In recent decades, they have become an undeniable force in shaping political and social transformations across the globe. With the escalation of economic and political crises and the obstruction of official channels of participation, social movements have emerged as an alternative framework for expressing popular aspirations and a pressure platform that reshapes the relationship between the state and society. They contribute to the redistribution of roles within the political system, particularly in societies undergoing a transition to democracy. International experience has shown that democratic transition is a complex and protracted process involving intertwined political, economic, and cultural factors, not merely a formal shift from an authoritarian to a democratic system of governance. At the heart of this process, social movements serve as a key instrument for popular mobilization, a means of political pressure, and an incubator for a culture of participation and democratic awareness. Social movements express the will of broad segments of citizens seeking to rectify the imbalances of the political system and achieve fundamental reforms that guarantee respect for rights and freedoms and strengthen the rule of law.

Keywords: Social movements, Political life, Economic and political crises, State and society, Popular mobilization.

الملخص:
تمثل الحركات الاجتماعية أحد أبرز الفواعل غير التقليدية في الحياة السياسية المعاصرة .فقد باتت في العقود الأخيرة قوة لا يمكن تجاهلها في تشكيل ملامح التحولات السياسية والاجتماعية في مختلف دول العالم .ومع تصاعد الأزمات الاقتصادية والسياسية، وانسداد قنوات المشاركة الرسمية، أصبحت الحركات الاجتماعية إطارًا بديلًا للتعبير عن تطلعات الشعوب ومنصة ضاغطة تُعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتُسهم في إعادة توزيع الأدوار داخل النظام السياسي لا سيما في المجتمعات التي تشهد حالة

انتقالية نحو الديمقراطية .لقد أظهرت التجارب الدولية أن التحول الديمقراطي ليس مجرد انتقال شكلي من نمط حكم سلطوي إلى آخر ديمقراطي بل هو عملية معقدة وطويلة المدى تتداخل فيها عوامل سياسية واقتصادية وثقافية .وفي قلب هذه العملية برزت الحركات الاجتماعية باعتباره أداة رئيسية في التعبئة الشعبية، ووسيلة للضغط السياسي، وحاضنة لثقافة المشاركة والوعي الديمقراطي .فالحركات الاجتماعية تعبر عن إرادة جمعيات واسعة من المواطنين الذين يسعون إلى تصحيح اختلالات النظام السياسي، وتحقيق إصلاحات جوهرية تضمن احترام الحقوق والحريات وتعزيز حكم القانون.

الكلمات المفتاحية :الحركات الاجتماعية، الحياة السياسية، الأزمات الاقتصادية والسياسية، الدولة والمجتمع، التعبئة الشعبية.

المقدمة

يمثل التحول الديمقراطي أحد أبرز الظواهر السياسية والاجتماعية التي استحوذت على اهتمام الباحثين في العقود الأخيرة، ليس فقط كهدف سياسي، بل كمسار معقد وطويل الأمد يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفاعلين غير التقليديين في المشهد العام. وفي هذا السياق، تبرز الحركات الاجتماعية كقوة دافعة محورية في إعادة تشكيل بنية السلطة والمجتمع، لا سيما في الدول التي تشهد مراحل انتقالية بعيدة عن النظم السلطوية. إن التجربة التاريخية والمعاصرة، بدءًا من حركات الحقوق المدنية وصولًا إلى الانتفاضات الشعبية الحديثة، تؤكد أن الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر أو تستمر بمعزل عن مجتمع مدني قوي ونشط، تمثل فيه الحركات الاجتماعية إحدى أهم مكوناته الديناميكية.

تقوم هذه الحركات بدور حيوي ومتعدد الأوجه؛ فهي أولًا، تعمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسية، إذ توفر مساحات بديلة للأفراد للتعبير عن مظالمهم ومطالبهم عندما تنسد قنوات المشاركة الرسمية أو تضعف مصداقيتها. وثانيًا، تتجسد أهميتها في تحدي شرعية السلطة التقليدية، عبر فضح مظاهر الفساد والاستبداد والنقد العلني للسياسات القائمة، مما يفرض ضغطًا على النخب الحاكمة للاستجابة أو التغيير. ثالثًا، تُسهم الحركات الاجتماعية في خلق فضاء للنقاش العمومي وإثراء الوعي السياسي، حيث تحول القضايا الهامشية إلى محاور مركزية في الأجندة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه الحركات على بناء شبكات ضغط وإسناد سياسي واجتماعي قادرة على تعزيز فرص الانتقال السلمي نحو نظام ديمقراطي، من خلال التعبئة الجماهيرية وتوفير غطاء شعبي للإصلاحات. وفي كثير من الحالات، كانت الحركات الاجتماعية هي القوة المحركة التي مهّدت لانهيار أنظمة سلطوية متجذرة أو دفعت النظم الحاكمة نحو إجراء إصلاحات دستورية وسياسية عميقة لا يمكن تأجيلها.

لكن ما يزيد من أهمية دراسة هذا الموضوع وتعقيده هو أن تأثير الحركات الاجتماعية ليس ثابتًا أو مضمونًا، بل هو عملية متغيرة يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. وتشمل هذه العوامل: درجة تنظيم الحركة وهيكلها الداخلي، وقدرتها على التعبئة الجماهيرية، ومهارتها في استثمار اللحظة السياسية والتوقيت المناسب للتحرك. كما تتوقف فعاليتها بشكل كبير على العوامل الخارجية المحيطة، مثل: طبيعة النظام الحاكم (هل هو نظام متصلب أم منفتح جزئيًا؟)، ومدى استجابة النخب السياسية للمطالب، فضلًا عن دور الإعلام في تشكيل الرأي العام وتوجيه الاهتمام، وأخيرًا العوامل الإقليمية والدولية المتمثلة في الدعم الخارجي للحركات أو للنظام القائم.

وعليه، فإن فهم العلاقة المعقدة والمتشابكة بين الحركات الاجتماعية والتحول الديمقراطي ليس مجرد ترف أكاديمي، بل هو ضرورة منهجية تسمح بتحليل أعمق لبنية التغيير السياسي وتحد يد الشروط التي تجعل الحركات الاجتماعية فاعلًا مؤثرًا وداعمًا في مسار الانتقال الديمقراطي، أو على العكس، سببًا في تعثر هذا المسار وعائقًا أمامه. انطلاقًا من هذه الاعتبارات والتعقيدات، يسعى هذا البحث إلى دراسة الإطار

النظري للحركات الاجتماعية، وتحديد مفهوم التحول الديمقراطي ومقوماته الأساسية، ومن ثم تحليل الدور المزدوج للحركات الاجتماعية في التأثير على مسار التحول الديمقراطي، مع بيان العوامل التي تحدد فاعليتها وتأثيرها في البيئات الانتقالية المتقلبة. وبذلك، يطمح البحث إلى الإسهام في بناء فهم علمي متكامل يوضح طبيعة هذا التفاعل المحوري وأهميته في السياقات السياسية المعاصرة.

مشكلة البحث

على الرغم من الدور المتصاعد للحركات الاجتماعية في الحياة السياسية، لا تزال إسهاماتها في عمليات التحول الديمقراطي محل نقاش، خصوصًا في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية. وتبرز المشكلة في التساؤل حول مدى تأثير الحركات الاجتماعية في دفع مسار التحول الديمقراطي أو عرقلته.

التساؤلات البحثية:

- إلى أي مدى تسهم الحركات الاجتماعية في تعزيز التحول الديمقراطي؟
- وما هي أبرز العوامل التي تحدد نجاحها أو فشلها في التأثير السياسي؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في توضيح الدور المحوري الذي تلعبه الحركات الاجتماعية في دفع مسار التحول الديمقراطي وتعزيز المشاركة السياسية، كما تسهم في تحليل العوامل التي تحدد فاعلية هذه الحركات داخل البيئات الانتقالية.

فرضيات البحث

تركز فرضيات البحث على الإجابة عن التساؤلات الواردة في مشكلة الدراسة، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- تزداد قدرة الحركات الاجتماعية على التأثير في مسار التحول الديمقراطي كلما كانت أكثر تنظيمًا وذات انتشار واسع بين المواطنين.
- يؤدي ضعف المؤسسات الرسمية إلى تعزيز دور الحركات الاجتماعية في إحداث التغيير السياسي.
- تتأثر فاعلية الحركات الاجتماعية بعوامل داخلية (التنظيم) وخارجية (طبيعة النظام والدعم الدولي).

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفهوم الحركات الاجتماعية ومراحل تطورها عبر الزمن.
- تفسير مفهوم التحول الديمقراطي ومراحله الأساسية.
- تحليل دور الحركات الاجتماعية في عمليات الانتقال السياسي.
- إبراز التحديات التي تواجه فاعلية الحركات الاجتماعية في التحول الديمقراطي.

منهجية البحث

المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم النظرية من خلال تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وصولًا **إلى** نتائج علمية ومنطقية.

حدود البحث

- **الموضوعية :**يركز البحث على العلاقة بين الحركات الاجتماعية والتحول الديمقراطي، دون الخوض بشكل مفصل في الحركات المسلحة أو الأحزاب السياسية.
- **الزمنية :**يشمل البحث الدراسات والأدبيات الحديثة خلال العقدين الأخيرين.
- **المكانية :**عامة لدراسة الظاهرة في سياقات مختلفة حسب الحاجة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحركات الاجتماعية والتحول الديمقراطي

الإطار المفاهيمي للحركات الاجتماعية والتحول الديمقراطي يوضح المفاهيم الأساسية المرتبطة بنشوء الحركات الاجتماعية ودورها في دعم وتعزيز عمليات التحول الديمقراطي في المجتمعات المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم الحركات الاجتماعية وأنواعها.

يشهد العصر الحالي تناميًا ملحوظًا في دور الحركات الاجتماعية بمختلف توجهاتها باعتبارها شكلًا من أشكال الممارسة الديمقراطية الرافضة للأوضاع والسياسات القائمة. ومن خلال أدواتها السلمية كالإضراب والاعتصام والمظاهرات تسعى هذه الحركات إلى إحداث تغيير اجتماعي وسياسي بعيد عن العنف.

أولًا: التعريف بالحركات الاجتماعية.

يشكل مفهوم الحركات الاجتماعية منطلقًا أساسيًا للباحثين، إذ من خلاله، يتم فهم هذه الحركات وأنواعها وتطورها.

يمكن تناول تعريف الحركات الاجتماعية من جانبين أساسيين:

- الجانب اللغوي.
- الجانب الاصطلاحي.

فمن الناحية اللغوية، تشتق الحركات الاجتماعية من مفهوم الحركة الذي يقابل السكون، ويستخدم للدلالة على كل ما يشمل نشاطًا أو انتقالًا أو فعلًا، كما يشير إلى مختلف المسارات والعمليات المرتبطة بالحياة الاجتماعية وتفاعلاتها.

أما من الناحية الاصطلاحية، فالحركات الاجتماعية تعرف على أنها (تنظيمات تمتاز بدرجة من الاستمرارية وتعمل غالبًا خارج القنوات السياسية التقليدية، وتسعى إلى تعبئة الجمهور لدفع مشروع تغيير معين)، كما تعد هذه الحركات تشكيلات واسعة تضم جماعات متعددة المصالح، مثل العمال والنساء والطلاب، وتهدف إلى إحداث تغييرات في الهياكل والأوضاع والسياسات القائمة بما يتوافق مع القيم المجتمعية العليا (إبراهيم، 2025).

ثانيًا: أنواع الحركات الاجتماعية.

تتعدد تصنيفات الحركات الاجتماعية باختلاف البيئات التي تنشأ فيها، وبحسب درجة الشمول والدقة في التصنيف، إضافةً إلى اختلاف السياقات الاجتماعية والتاريخية المصاحبة لها. ولأجل ذلك قسم علماء الاجتماع الحركات الاجتماعية إلى نوعين رئيسيين:

- الحركات الاجتماعية الكلاسيكية.

- الحركات الاجتماعية المعاصرة.

وتندرج تحت هذين الصنفين مجموعة من الأنواع التفصيلية للحركات الاجتماعية، من أهمها (صوراي، 2016):

- **الحركات الاجتماعية الكلاسيكية.**

وهي الحركات التي تركز على إعادة توزيع الثروات باعتبارها مدخلً للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار.

- **الحركات الاجتماعية المعاصرة.**

وهي التي تسعى إلى إنشاء فضاءات مستقلة عن الدولة وتعتمد على المقاومة كآلية للضبط الاجتماعي، بما يمنحها قدرًا من الاستقلالية في التوجه والأهداف.

وتندرج تحت هذين الصنفين مجموعة من الأنواع التفصيلية للحركات الاجتماعية، من أهمها:

1. الحركات الإصلاحية:

تهدف إلى تعديل قوانين أو معايير محددة، مثل النقابات المطالِبة بتحسين حقوق العمال والحركة البيئية الداعية لتشريع قوانين لحماية البيئة إضافة إلى الحركات الساعية لتغيير بعض الأعراف والقيم الأخلاقية.

2. الحركات الراديكالية:

تركز على تغيير جذري في منظومة القيم مثل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة التي نادت بالمساواة والحقوق المدنية للجميع بغض النظر عن العرق.

3. الحركات القيمة:

تعمل على تغيير القيم الأساسية نفسها، مثل حركات الإصلاح الديني.

4. الحركات المحافظة:

تهدف إلى حماية القيم والمعايير الاجتماعية السائدة والحفاظ عليها.

5. الحركات المعيارية:

تركز على تعديل الإجراءات والقواعد المتعلقة بالقيم السائدة دون المساس بجوهر هذه القيم.

6. حركات الخلاص:

تهدف إلى تغيير الأفراد بدلًا من تغيير المجتمع، وغالبًا ما تكون دينية الطابع وتسعى إلى تحويل جذري في المبادئ، مثل الحركات التبشيرية.

7. حركات السلام:

تعمل على مناهضة العنف والحد من انتشار هو تعزيز ثقافة السلم.

8. حركات العنف:

وهي الحركات المسلحة التي تستخدم القوة لتحقيق أهدافها.

9. الحركات التحويلية:

تسعى إلى إحداث تغيير شامل في بنية المجتمع بجميع قطاعاته، وتتميز بأهدافها الواسعة وغير الجزئية مقارنة بأن واع الحركات الأخرى.

المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي ومكوناته.

أولًا: تعريف التحول الديمقراطي.

يعد مفهوم التحول الديمقراطي من أبرز المفاهيم المتداولة في الظرفية الدولية المعاصرة، حيث اتجهت العديد من الدول نحو اعتماد النظام الديمقراطي نتيجة ظروف داخلية وخارجية. وقد شهد القرنان العشرون والحادي والعشرون تطورات مهمة، خاصة في دول العالم الثالث، ضمن ما يعرف بـ "الثورة الديمقراطية العالمية". ففي ديسمبر 1990، أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدشين مبادرة "الديمقراطية" التي هدفت إلى توجيه خبراتها ومهاراتها ومواردها لدعم وترسيخ الديمقراطية.

"إن عملية بناء الديمقراطية في ظروف تحول الأنظمة السياسية هو أمر مركب، لكنه أمر ضروري. والنظام السياسي المؤسساتي والقانوني يمكن أن يلعب دورًا أساسيًا في استمرارية وتقدم النظم الديمقراطية بصورة أكيدة، وذلك بتوفير آلية مناسبة لإدارة الصراع في حدود النقاش السلمي ومن خلال تشجيع والاتفاق حول مجموعة من المبادئ الرئيسية. ومن الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، التي تباينت التفسيرات حوله أو درجة حدوثها وشروط قيامها، شأنها في ذلك شأن مختلف المصطلحات السياسية الأخرى التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة منوعة من الكلمات أو المعاني دون إعطاء تعريف محدد لها على حد تعبير روبرت دال "(برحيل، 2019).

"هو عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل آراء أو موضوعات لم تشملها من قبل خطوات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر."

ثانيًا: عناصره الأساسية (المشاركة، الحريات، حكم القانون، تداول السلطة).

ومن أهم عناصر التحول الديمقراطي الأساسية والتي تعتبر الركائز الأساسية لأي نظام ديمقراطي ناجح، والتي حاول الباحث إيجازها بعد اطلاعه على العديد من القراءات والكتابات، ولُخصت على النحو التالي:

-المشاركة السياسية:

- تعني قدرة المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات، سواء عبر الانتخابات أو الانخراط في الأحزاب والمنظمات السياسية.
- المشاركة تعزز شرعية النظام الديمقراطي وتضمن أن تكون السلطة نابعة من إرادة الشعب.

- الحريات العامة:

- تشمل حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع والتنظيم، وحرية الرأي والدين.
- هذه الحريات تمكّن المواطنين من التعبير عن آرائهم والمطالبة بحقوقهم دون خوف من القمع.

- **حكم القانون:**
  - يقصد به أن تكون القوانين فوق الجميع، سواء الأفراد أو السلطات، وأن تُطبق على الجميع بشكل عادل ومنصف.
  - يضمن حكم القانون حماية الحقوق والحريات ومساءلة المسؤولين عن تجاوزاتهم.
- **تداول السلطة:**
  - يعني قدرة المواطنين على تغيير الحكومات بشكل سلمي عبر الانتخابات الدورية والنزيهة.
  - تداول السلطة يحد من استبداد الحاكم ويعزز المساءلة والشفافية في الحكم.

الجدول رقم (1): يبين أهم عناصر التحول الديمقراطي.

المشاركة السياسية	مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية	الانتخابات البرلمانية الانضمام للأحزاب السياسية الاستفتاءات.
الحريات العامة	ضمان حقوق التعبير والتنظيم والتجمع والدين	حرية الصحافة الاحتجاجات السلمية حق تكوين الجمعيات
حكم القانون	أن تكون القوانين فوق الجميع وتطبق بشكل عادل	محاكمة المسئولين عن الفساد، قوانين تمنع التمييز استقلال القضاء
تداول السلطة	القدرة على تغيير الحكومة بطريقة سلمية ومنظمة	الانتخابات الدورية والنزيهة، انتقال السلطة بين الأحزاب الانتخابات الرئاسية

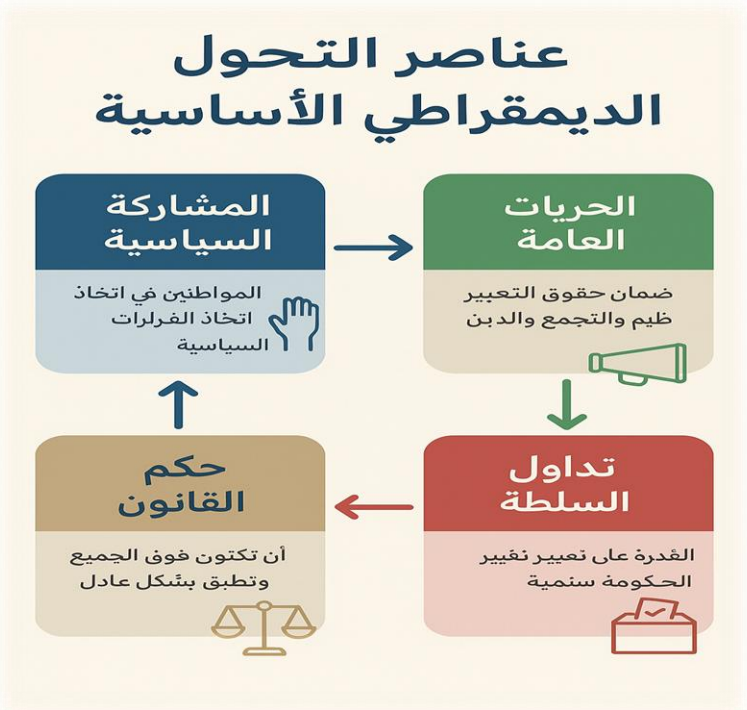

الشكل رقم (1): عناصر التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: دور الحركات الاجتماعية في دعم التحول الديمقراطي

شهدت الحركات الاجتماعية في العقود الأخيرة انتشارًا واسعًا وتنامت أدوارها بشكل ملحوظ، نتيجة لعجز أو قصور المؤسسات التقليدية عن مواجهة بعض المخاطر المحددة التي تهدد المجتمعات البشرية...

المطلب الأول: دور الحركات الاجتماعية في التغيير السلمي.

وعادة ما يُمَيَّزُ بين الحركات السياسية والحركات الثقافية، فالأولى تركز على استراتيجيات واضحة لتحقيق أهدافها، بينما تميل الحركات الثقافية إلى تبني منطق رمزي. أما في الأنظمة غير الديمقراطية، فقد يؤدي وجود هذه الحركات إلى تعميق الأزمات **(مزهر، 2024)**.

المطلب الثاني: تحديات التحول الديمقراطي.

هناك عدة تحديات تواجه التحول الديمقراطي منها:

- **التحديات المؤسسية والدستورية** في مرحلة التحول الديمقراطي، حيث تظهر التحديات المؤسسية لدى الدولة في مرحلة التحول الديمقراطي بشكل واضح في ضعف البناء المؤسسي، حيث يرى العديد من المفكرين أن هذا الضعف يؤدي إلى تفوق الممارسات الشخصية على الممارسات القانونية، ما يفاقم الصراعات السياسية ويشكل عائقًا أمام استمرارية الدولة، إذ قد يؤدي في بعض الحالات إلى انفجارات داخلية تهدد الاستقرار .ويُعزى الضعف في المؤسسات إلى عدة تفسيرات. حيث يتم إدراج هذه التسويات ضمن الدستور الجديد لتشكل حلًا مؤقتًا للمشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية قائمة (المرغني والدغيلي، 2022).
- **البيئة الثقافية والاجتماعية** الموروث الثقافي والتاريخي يلعب دورًا سلبيًا في الدول الآخذة بالتحول الديمقراطي، فالثقافة السائدة إذا كانت معادية للديمقراطية وتعيق من انتشار المعايير الديمقراطية... كذلك تبرز التحديات الثقافية والاجتماعية في المجتمع الذي يتصف بقوة البنى التقليدية ذات العلاقات القبلية التي تخلق الانتماء للأشخاص وتضعف الولاء للدولة ومؤسساتها مما يضعف انتشار القيم الديمقراطية، ويسبب العنف بين الدولة والمعارضة وغياب أسلوب الحوار والتعددية الفكرية والسياسية.
- **التحديات الاقتصادية** ضعف النمو الاقتصادي وغياب الإصلاح السياسي وعدم قيام الدولة بواجباتها الاجتماعية يزيد من العاطلين عن العمل، فعدم الاستقرار السياسي أضعف من حجم الاستثمارات الاقتصادية التي تشكل تحديات واضحة أمام التحول الديمقراطي ...فالقرار السياسي يكون رهين مجموعة واحدة... وهذه التحديات تتشكل أبرزها بسبب سوء الوضع الاقتصادي، وتسبب ارتباك في المشهد السياسي يرافقها الوضع الأمني.

الخاتمة

أولًا: النتائج:

1. أكدت الدراسة أن الحركات الاجتماعية تمثل قوة مؤثرة وفاعلة في إعادة تشكيل السياسات العامة، وتعزيز المشاركة الشعبية، والمساهمة في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، سواء في الأنظمة الديمقراطية أو في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.
2. تبين أن مدى تأثير الحركات الاجتماعية في التحول الديمقراطي يتوقف على مجموعة من العوامل تشمل التنظيم الداخلي للحركة، القدرة على التعبئة، طبيعة النظام السياسي القائم، استجابة النخب الحاكمة، ودور الإعلام والدعم الدولي.

3. أظهرت الدراسة أن التحديات المؤسسية، والموروث الثقافي المعادي للقيم الديمقراطية، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية، تشكل عقبات أمام تحقيق التحول الديمقراطي، وقد تحد من قدرة الحركات الاجتماعية على التأثير إذا لم يتم معالجتها.

ثانيًا: التوصيات.

1. يوصى بتطوير آليات تنظيمية وإدارية فعّالة داخل الحركات الاجتماعية لتعزيز قدرتها على التعبئة والتأثير في السياسات العامة، مع التأكيد على الابتعاد عن الأساليب العنيفة أو التخريبية.
2. ينبغي على الدول التي تمر بمراحل انتقالية تعزيز بناء مؤسسات قوية ومستقرة، وتطبيق مبدأ حكم القانون، لضمان سيادة الممارسات القانونية على الممارسات الفردية، مما يتيح للحركات الاجتماعية العمل ضمن بيئة مؤسسية سليمة.
3. من الضروري نشر الثقافة الديمقراطية بين أفراد المجتمع، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، بما يساهم في تقليل مقاومة التحول الديمقراطي، ومعالجة الانقسامات الاجتماعية والسياسية التي قد تعرقل الانتقال السلمي.

المراجع

1. ابراهيم، ق. ش .(2025) .الحركات الاجتماعية مقارنة مفاهيمية ونظرية .مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، .(1)8
2. برحيل، أ .(2019) .التحول الديمقراطي .الموسوعة السياسية .استرجع من-www.political encyclopedia.org
3. حمد، ز. ج .(د.ت.). العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي .مجلة مداد الآداب، (14)، 575.
4. صوراية، ر .(2016) .الحركات الاجتماعية: "مقاربة سوسيولوجية ."مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (24)، 346.345–
5. المرغني، ع. م.، والدغيلي، خ. م .(2022) .التحول الديمقراطي (قراءات نظرية) .مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، (1)9، 116.115–
6. مزهر، و. ح .(2024) .الاهتمامات الاجتماعية والتغير الاجتماعي: دراسة في التغيرات السلمي . مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية .استرجع منwww.hnjournal.net
7. هاشم، م. س) .د.ت .(.سياسات حركة النهضة واثرها على التحول الديمقراطي في تونس للفترة (2010 – 2015م) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.